

April 2017

## The Grounds for Divorce for Christians: A Comparative study with Islamic law/Shari'ah and the Personal Status Law of Jordan for 2010

Maher Ma'rouf Al Naddaf

*Associate Professor in Fiqh Islamic Jurisprudence, Faculty of Educational Sciences and Arts, UNRWA, Hashemite Kingdom of Jordan, mahernaddaf@yahoo.com*

Ra'ed Ali Al Kordi

*Associate Professor in Islamic Jurisprudence, Al Balqa Applied University, Hashemite Kingdom of Jordan, raed\_kordi@yahoo.com*

Follow this and additional works at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law)



Part of the [Family Law Commons](#)

---

### Recommended Citation

Al Naddaf, Maher Ma'rouf and Al Kordi, Ra'ed Ali (2017) "The Grounds for Divorce for Christians: A Comparative study with Islamic law/Shari'ah and the Personal Status Law of Jordan for 2010," *Journal Sharia and Law*: Vol. 2017 : No. 70 , Article 1.

Available at: [https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia\\_and\\_law/vol2017/iss70/1](https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2017/iss70/1)

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Journal Sharia and Law by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact [sljournal@uaeu.ac.ae](mailto:sljournal@uaeu.ac.ae).

---

## The Grounds for Divorce for Christians: A Comparative study with Islamic law/ Shari'ah and the Personal Status Law of Jordan for 2010

### Cover Page Footnote

Dr. Maher Ma'rouf Al Naddaf, Associate Professor in Fiqh Islamic Jurisprudence, Faculty of Educational Sciences and Arts, UNRWA, Hashemite Kingdom of Jordan mahernaddaf@yahoo.com Dr. Ra'ed Ali Mohammad Al Kordi Associate Professor in Islamic Jurisprudence, Al Balqa Applied University, Hashemite Kingdom of Jordan raed\_kordi@yahoo.com

دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد لعام ٢٠١٠م\*

د. ماهر معروف النداف\*

د. رائد علي محمد الكردي\*

## الملخص

تناولت الدراسة موضوع أسباب الطلاق عند النصارى، ومقارنتها بالشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد لعام ٢٠١٠، وقد جاءت الدراسة في مبحثين، فتناولت في المبحث الأول موضوع تعريف الطلاق وحكمه في الشريعة الإسلامية والديانة النصرانية، وفي المبحث الثاني تناولت الدراسة أسباب الطلاق عند النصارى، وموقف الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني من هذه الأسباب، وقد خلصت الدراسة إلى أن معظم أسباب الطلاق عند النصارى لها أصل في الشريعة الإسلامية والقانون المستمد أصلاً من هذه الشريعة الغراء، كما خلصت الدراسة إلى أن الطلاق لم تتفرد به شريعتنا الإسلامية، بل أخذت به كثير من الطوائف النصرانية.

## المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى من  
سار على نهجهم وهدىهم إلى يوم الدين، وبعد:

\* أجاز للنشر بتاريخ ٢٠١٥/٩/٧.

\* الأستاذ المشارك في الفقه وأصوله، كلية العلوم التربوية والآداب، الأنروا، المملكة الأردنية الهاشمية.

\* الأستاذ المشارك في الفقه وأصوله، جامعة البلقاء التطبيقية، المملكة الأردنية الهاشمية.

فالإسلام دين يراعي واقع الناس وظروفهم، ولذلك أمر بأن يكون عقد الزواج على التأييد، وذلك لاستقرار الحياة الزوجية، ومراعاة لحق الزوجة، ولحقوق الأولاد، وغير ذلك من الحكم المترتبة على تأييد عقد الزواج، وفي الوقت نفسه فإن الإسلام لم يجعل الحياة الزوجية سجنًا مؤبدًا لا سبيل للخلاص منه، فقد راعى الإسلام أيضاً الخلافات التي قد تحدث بين الزوجين، فشرع الطلاق حلاً أخيراً إذا استحكمت هذه الخلافات، وأصبحت مؤسسة الزواج لا تحقق المقصد الشرعي منها من السكينة، والطمأنينة، وراحة النفس بين الزوجين، بل أصبح كل منهما سبباً في تعاسة وعذاب الآخر، فالطلاق هنا رحمة، ونعمة من الله تعالى.

أما الديانتان السابقتان للإسلام وهما: اليهودية، والنصرانية فقد سارتا في مسلكين مختلفين في مسألة الطلاق، ومعالجة الخلافات التي تحدث بين الزوجين: فقد حكمت الديانة اليهودية بحل عقد الزواج حلاً نهائياً أبدياً بإيقاع طلقة واحدة على المرأة، لا يحل بعدها للزوجين أن يعودا إلى الحياة الزوجية وإن عادا إلى التفاهم والود.

وحكمت الديانة النصرانية بمنع انحلال عقد الزواج مهما كانت الأسباب إلا في أحوال نادرة ضيقة عند بعض الطوائف النصرانية<sup>(١)</sup>، ولذلك جاءت هذه الدراسة لبيان الأسباب التي أخذت بها هذه الطوائف النصرانية لإباحة الطلاق، ومقارنتها بالأسباب التي ذكرها الفقهاء المسلمون، وقانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد لعام ٢٠١٠ وما فيه من تعديلات.

#### أهمية الدراسة:

١. بيان أسباب الطلاق عند النصارى، وبالتالي بيان أن الطلاق تشريع لا يختص به الإسلام فقط كما يدعي كثير من المستشرقين.
٢. بيان موقف الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد

(١) السباعي، مصطفى، شرح قانون الأحوال الشخصية، المكتب الإسلامي، ودار الوفاق، عمان، بيروت، دمشق، ٨ط، ٢٠٠٠، ج١/٢١٣.



المطلب الأول: تعريف الطلاق في اللغة والاصطلاح الشرعي.  
 المطلب الثاني: مشروعية الطلاق في الشريعة الإسلامية.  
 المطلب الثالث: حكم الطلاق عند النصارى.  
 المطلب الرابع: مصادر أحكام الأسرة عند النصارى  
 المبحث الثاني: أسباب الطلاق في الديانة النصرانية، والشريعة الإسلامية، وقانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد :  
 المطلب الأول: الأسباب التي تبيح الطلاق عند النصارى.  
 المطلب الثاني: موقف الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد لعام ٢٠١٠ من أسباب الطلاق عند النصارى.  
 المبحث الأول:

تعريف الطلاق، ومشروعيته، وحكمه عند النصارى

المطلب الأول:

تعريف الطلاق في اللغة والاصطلاح الشرعي

أولاً: في اللغة: انحلال عقد الزواج، والخروج من العصمة، وبينونة المرأة عن زوجها يُقال طُلقت المرأة من زوجها إذا تحللت من قيد الزواج، وخرجت من عصمته<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: في الاصطلاح الشرعي: لا يختلف تعريف الفقهاء للطلاق عن تعريف علماء اللغة له، ومن أبرز هذه التعريفات:

- التخلية، والإرسال، ورفع القيد، والحل<sup>(٣)</sup>.
- حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه<sup>(٤)</sup>.

(٢) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، مجلد ٥٦٣/٢، ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤، ج ١٠/٢٢٦.

(٣) الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦، ج ٣/٩٨.

(٤) الخطيب، محمد الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، إشراف صدقي جميل العطار، دار الفكر.



الكنائس الأرثوذكسية والبروتستانتية كانت خاضعة لحكم الدولة الرومانية، ولم تستطع الوقوف أمام قوانين تلك الدولة التي كانت تبيح الطلاق لأسباب متعددة، أما الكاثوليكية فقد ظلت مستقلة إلى حد كبير عن السلطة الشرقية، بل زاد سلطانها التشريعي والقضائي وبشكل خاص في موضوع الزواج والطلاق، واستطاعت تغليب وجهة نظرها في هذا الموضوع<sup>(٧)</sup>.

ويلاحظ أن النصارى لم يتركوا الطلاق لإرادة الزوجين، بل لابد من موافقة وقناعة السلطة الدينية على أن هناك سبباً مقبولاً في الديانة يبيح الطلاق في حالة الزوجين المتقدم أحدهما بطلب الطلاق، وقد نصوا على ذلك في القانون التاسع من رسالة القديس باسيليوس الأولى إلى أمغيلوخوس أسقف أيقونية، ونصه:

"إن الرب إلهنا ساوى بين الرجل والمرأة في المنع من الطلاق إلا لعلّة الزنا، وقد جرت العادة أن تبقي النساء أزواجهن إن وقعوا في الخطيئة، أما الرجل إذا هجرته امرأته فقد يأخذ غيرها، ولو كان هجرها مسبباً عن خيانتها الزوجية، ويؤكد القديس باسيليوس أن المرأة التي تأخذها تقع في خطيئة الزنا، ولا يسمح للمرأة بمثل هذه الحرية، وإذا هجر الرجل امرأته وهي بريئة فلا يسمح له بالزواج"<sup>(٨)</sup>.

ويلاحظ أن الذين أباحوا الطلاق عند النصارى لم يبيحوه على إطلاقه، وإنما حصروه في أسباب محددة، هي: الزنا، والخروج عن الدين المسيحي، وسوء السلوك، والهجر وتصدع الحياة الزوجية، والمرض، والغيبة، والحكم بعقوبة مقيدة للحرية، والرهبانية، ولذلك سيتم عقد مقارنة بين هذه الأسباب وبين ما ورد في شريعتنا الإسلامية الغراء، وقانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد لعام ٢٠١٠ بخصوص هذه الأسباب، وهذا سنتناوله الدراسة في المبحث التالي.

(٧) الجمال، مصطفى محمد، تنظيم الزواج المسيحي في القانون المصري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ٢٥١.

(٨) مجموعة الشرع الكنسي، جمع وتنسيق وترجمة الأرشمندريت حنانيا إلياس، منشورات النور، لبنان، ص ٨٨٧.



١- الكتاب المقدس، ويشمل:

- العهد القديم: ويتضمن تسعة وثلاثين سفرًا، ويرى اليهود والنصارى أن الأسفار الخمسة الأولى منها هي التوراة التي أنزلت على موسى عليه السلام، ولذلك اعتبر بعض النصارى أن العهد القديم خاص بالإسرائيليين، ولا يصح الاستدلال به للنصارى.

- العهد الجديد: ويشمل الأناجيل المعتمدة عند النصارى، وهي: أناجيل مرقس، ومتى، ولوقا، ويوحنا، كما يشمل العهد الجديد أعمال رسل المسيح، ورسائل القديسين عند النصارى، وأهمها: رسائل بولس، ويشمل سفر رؤيا القديس يوحنا. ولم ترد في العهد الجديد قواعد مفصلة عن أحكام الأسرة، ولا يعدو ما جاء فيه أن يكون مواعظ قليلة تتعلق بالنهاى عن الطلاق، والمحبة بين الزوجين.

٢- قوانين الرسل: وهي كتب وضعها الرسل المسيحيون، وينظم بعضها علاقات الأسرة، وأشهرها كتاب فقه الرسل الاثني عشر.

٣- قرارات المجامع: جرى النصارى على أن يجتمع رؤسائهم الدينيون في هيئة مجامع؛ أي مؤتمرات مكانية تضم رؤساء الكهنة في إقليم معين، وقد تعرضت عدة مجامع لتنظيم علاقات الأسرة، وأصدرت فيها قرارات معينة، وأهم هذه المجامع: مجمع نيقية، ومجمع خلقيدونيا، ومجمع ترنت.

٤- قرارات واجتهادات كنسية أخرى: وهذه القرارات والاجتهادات استخلصت منها بعض أحكام الأسرة عند النصارى، ولكن نجد أن هذه الأحكام تختلف من طائفة لأخرى<sup>(٩)</sup>.

(٩) العطار، عبدالناصر توفيق، أحكام الأسرة عن المسيحيين المصريين ومدى تطبيقه في المحاكم، ص ٨.

وجدير بالذكر أن المحاكم في المملكة الأردنية الهاشمية ثلاثة أنواع: محاكم نظامية، ومحاكم خاصة، ومحاكم دينية، وهذه الأخيرة تشمل المحاكم الشرعية، ومحاكم الطوائف: أما المحاكم الشرعية، فتختص بالمسلمين، وزوجة المسلم إذا كانت غير مسلمة، ورضي الزوجان بالتحاكم إلى المحاكم الشرعية، وهي خاصة بأحكام الزواج، والطلاق، والحضانة، والنفقة، والمواريث، والوصايا، والولاية، والدية، والأوقاف، ويحكمها قانون الأحوال الشخصية الأردني المستمد من الفقه الإسلامي.

وأما محاكم ومجالس الطوائف لغير المسلمين، وهي المحاكم الكنسية، فهي خاصة بالطوائف المسيحية، وهي لا تتبع للقضاء النظامي، فالقضاء النظامي يعد المرجع للمسلم وغير المسلم، وهذه المحاكم الكنسية في الأردن تختص بالأحوال الشخصية لأبناء طائفتها في المملكة فقط، وهي في الأردن المحكمة الخاصة بطائفة الروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، واللاتين، والأرمن، والطائفة الإنجيلية الأسقفية العربية، وإذا كان هناك طائفة غير مسلمة ليس لها مجلس قضاء خاص للنظر في قضايا الأحوال الشخصية المتعلقة باتباعها، فالمرجع المحاكم النظامية<sup>(١٠)</sup>.

والأحكام الصادرة عن المحاكم الكنسية ومحاكم الطوائف لا يطلع عليها إلا قضاة تلك المحاكم، ولا علاقة للقضاء النظامي، أو الشرعي بها، وليس لها سلطة عليا، ولا يوجد لها محاكم استئناف حتى يكون لها قرارات قضائية.

### المبحث الثاني

#### أسباب الطلاق في الديانة النصرية،

#### والشريعة الإسلامية، وقانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد

سيتم في هذا المبحث ذكر أسباب الطلاق عند النصارى أولاً، ثم في الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني، ومع أن الأولوية تقتضي تقديم الشريعة الإسلامية على غيرها من الشرائع إلا أن موضوع الدراسة يقتضي تقديم ما هو موجود عند النصارى أولاً؛ وذلك لأن الهدف من الدراسة بيان أسباب الطلاق

(١٠) أصول المحاكمات الشرعية الأردني رقم ٣١ لسنة ١٩٥٩، وقانون الأحوال الشخصية الأردني.

## المطلب الأول:

## الأسباب التي تبيح الطلاق عند النصارى

أولاً: الزنا: يعتبر الزنا من أسباب الطلاق التي انعقد عليها إجماع الطوائف الأرثوذكسية والبروتستانتية، ولا تفرق معظمها بين زنا الزوج وزنا الزوجة، وهذه المساواة مبعثها كون الزنا في الحالتين يعتبر إخلالاً خطيراً بواجب الإخلاص، والزنا بالمعنى الدقيق يتمثل باتصال أحد الزوجين اتصالاً جنسياً بشخص آخر أثناء قيام الرابطة الزوجية، ولا بد في إثبات الزنا من ثبوت أنه عمد وإدراك، فإذا صدر عن مجنون أو مكره، أو وقع منه نتيجة اعتقاده الشخص الآخر الذي ارتكب معه الزنا هو زوجه فلا يعتبر هنا سبباً للطلاق، ويشترط كذلك أن لا يكون وافق على جُرم زوجه، أو سببه، أو صفح له عنه بالتصريح بالدلالة، أو اقترف هو نفسه الجرم عينه<sup>(١١)</sup>.

واستدلوا على إباحة الطلاق بعلّة الزنا بما ورد في إنجيل متى من قول السيد المسيح: "من طلق امرأته إلا لعلّة الزنا فقد جعلها زانية، ومن تزوج مطلقة فقد زنا"<sup>(١٣)</sup>.

(١١) الجمال، تنظيم الزواج المسيحي في القانون المصري، ص ٢٤٩.

(١٢) الجمال، تنظيم الزواج المسيحي في القانون المصري، ص ٢٥٣.

(١٣) عابدين، محمد أحمد، قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،

والكاثوليك يفسرون الطلاق في هذه الحالة بأنه انفصال جسماني، وليس انحلال الرابطة الزوجية، فما جمعه الله لا يفرقه إنسان<sup>(١٤)</sup>، فهو مرتبط بالسر المقدس القائم بين الزوجين، ولا يملك إنسان حق الطلاق؛ لارتباط الزوجية بالسر المقدس.

ويتضح من هذه النصوص تشدد النصارى في موضوع حل الرابطة الزوجية، وعدم التساهل مع من يطلق زوجته لغير علة الزنا، وبيان خطر ذلك، ومن طلقت إذا تزوجها آخر يعدّ زانياً، وهذا كله من باب التضييق في مسألة الطلاق، مع أن هناك أسباباً أخرى قد تجعل الحياة مستحيلة بين الزوجين، وتلزم الإنسان بأن يعيش قسراً مع من لا يرتضيه زوجاً هروباً من هذه المخالفة الخطيرة بالنسبة لهم.

ثانياً: الخروج عن الدين المسيحي: تشترك جميع الشرائع النصرانية في اعتبار خروج أحد الزوجين عن الدين المسيحي سبباً للتطليق، سواء في ذلك البروتستانت، والأرثوذكس، والكاثوليك<sup>(١٥)</sup>.

فإذا اعتنق أيُّ من الزوجين ديناً آخر غير الدين الذي يعتقده عند عقد الزواج يحق للزوج الآخر طلب الطلاق، فضلاً عن أن اختلاف الدين أصلاً مانع من الزواج، لذلك فمن الطبيعي أن يؤدي اعتناق أحد الزوجين ديناً آخر إلى طلب الطلاق<sup>(١٦)</sup>.

وقد أباح الكاثوليك الطلاق لهذا السبب؛ لأنهم يعتبرون أن أساس التطليق هنا يستند إلى من بدل دينه المسيحي، فإنه يعتبر في هذه الحالة ميتاً موتاً حكماً، فهم قاسوا الموت الحكمي بتغيير الدين على الموت الحقيقي<sup>(١٧)</sup>، فهذا الزوج المرتد انتهى، ومات في نظر الطائفة الكاثوليكية بترك دينه.

وهذا السبب اتفقت عليه كل الطوائف المسيحية، وهذا يظهر اتفاقهم على عدم

ص ١٠٤، ألفريد ديات، الوجيز في أحكام الزواج والأسرة للطوائف المسيحية في الأردن ص ١١٣.  
(١٤) ألفريد ديات، الوجيز في أحكام الزواج والأسرة للطوائف المسيحية في الأردن، المطبعة الاقتصادية، عمان، ط ١، ص ١١٠.  
(١٥) الجمال، تنظيم الزواج المسيحي في القانون المصري، ص ٢٥٧.  
(١٦) ألفريد ديات، الوجيز في أحكام الزواج والأسرة للطوائف المسيحية في الأردن، ص ١١٧.  
(١٧) عبدالرحمن، الصابوني، شرح قانون الأحوال الشخصية السوري، المطبعة الجديدة، دمشق، ط ٥، ج ٢/١٥٥

جواز تغيير الديانة النصرانية لمن هو من أتباع هذه الديانة.

**ثالثاً: سوء السلوك:** إذا ساء سلوك أحد الزوجين، أو فسدت أخلاقه، وانغمس في الرذائل، ولم يصلح حاله بالرغم من توبيخ الرئيس الديني وتقديم النصح له فللزواج الآخر أن يطلب الطلاق.

ومن الأمثلة على سوء السلوك التي تبيح الطلاق: أن يربي الزوج أولاده تربية منافية للعقيدة المسيحية، أو يسلك سلوكاً إجرامياً، أو مضيعاً للكرامة والاعتبار، أو يجعل زوجه في حالة خطر جسيم، أو أساء إليه بشكل يجعل استمرار الحياة الزوجية بينهما صعباً، ومن الأمثلة على سوء السلوك: تمادي الزوجة فيما يوجب وقوعها في الفساد خلافاً لشروط الزواج المسيحي، كأن تسكر وتلهو مع رجال أجنب، وتتردد إلى أماكن اللهو دون إذن زوجها، وغير ذلك مما يشين عرضها، ويعرضها لخطر الفساد ولم تنته ولم تتب.

وهذا السبب يقول به الأرثوذكس، والأقباط من الكاثوليك<sup>(١٨)</sup>.

**رابعاً: الهجر وتصدع الحياة الزوجية:** يجوز طلب الطلاق عند الأرثوذكس إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر، أو أخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً مما يؤدي إلى استحكام الفرقة والنفور بينهما، والفرقة التي تجيز الطلاق يجب أن تتوافر فيها الشروط الآتية مجتمعة:

١- الشرط الأول: استحكام النفور، وإساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر، والمقصود باستحكام النفور وصول الحياة الزوجية إلى مرحلة القطيعة التامة، أي لا يمكن معها إعادة الحياة الزوجية إلى مجراها الطبيعي، بحيث لو عادت لصارت جحيماً واستحال استمرارها، وتبعاً لذلك لا تحقق مقاصد وأهداف الزواج.

٢- الشرط الثاني: أن تكون الفرقة قد استمرت ثلاث سنوات متتالية بقصد

(١٨) عابدين، قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، ص ١٠٥، العطار، أحكام الأسرة عند المسيحيين المصريين، ص ٤٠١.

الكشف عن حقيقة الموقف بين الزوجين.

٣- الشرط الثالث: استحالة عودة الحياة الزوجية مرة أخرى، وهذا أمر متروك تقديره للقاضي، وتحقيقاته بهذه الحالة، واستحكام الخلاف، واستحالة عودة الحياة الزوجية بينهما.

٤- الشرط الرابع: أن لا يستفيد المتسبب في الخلاف من تعنته وتشده، إذ إن الهجر الذي يعتبر سبباً للتطليق يجب أن يكون مصدره المدعى عليه، وليس المدعي، إذ القاعدة أنه لا يفيد الآثم مما آثم<sup>(١٩)</sup>.

خامساً: المرض: إن الأمراض التي أشار إليها رجال الدين النصرا في شروحهم، أو النصوص التي أقرها أحكامها لم تأت على سبيل الحصر بحيث لا يُعد ما عداها من الأمراض غير مبيح للطلاق، بل إن إشاراتهم لتلك الأمراض جاءت على سبيل المثال، وإباحة الطلاق بسبب المرض في شرائع الأرثوذكس، ومن الأمثلة على الأمراض التي ذكروها كسبب مبيح للطلاق:

أ- الجنون: والمقصود بالجنون هو الجنون المطبق، أو المتقطع الذي تفوق فيه فترات المرض فترات الإفاقة، ويلزم في هذا الجنون أن يكون غير قابل للشفاء؛ لأن مثل هذا الجنون وحده هو الذي يجعل الزواج غير محقق لأغراضه، وأما الجنون الذي يقبل الشفاء فواجب المعاونة والمساعدة يفرض على الزوج الآخر مساعدة زوجه على الشفاء منه بدلاً من طلب التطليق<sup>(٢٠)</sup>، ولا يجوز طلب الطلاق مباشرة بعد إصابة الزوج بالجنون، بل لابد من الانتظار مدة يقدرونها ما بين سنة إلى ثلاث سنوات للتأكد من أن هذا الجنون غير قابل للشفاء<sup>(٢١)</sup>.

ويرى الدكتور ألفريد ديات أن هذا السبب غير عادل؛ لأن الجنون مرض، ومن واجب الزوج السليم أن يعتني بزوجه المريض أثناء مرضه، وإتاحة الفرصة له بطلب

(١٩) عابدين، قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، ص ١٠٩.

(٢٠) عابدين، قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، ص ١٢١.

(٢١) الجمال، تنظيم الزواج المسيحي، ص ٢٢٦.

ج- الأمراض الخطيرة: ويقصد بها الأمراض المعدية التي يخشى منها على سلامة الزوج الآخر، ولم يذكروا أمثلة على هذه الأمراض<sup>(٢٤)</sup>، والظاهر أن المقصود هو ما ذكرته كتبنا الفقهية وقانون الأحوال الشخصية الأردني من أمثلة على هذه الأمراض،

(٢٤) الجمال، تنظيم الزواج المسيحي في القانون المصري، ص ٢٦٥، ٢٦٧.

مثل الجذام، والإيدز، والبرص، وغير ذلك من الأمراض، وكيف نحكم على شخص بالبقاء مع إنسان مصاب بمرض خطير قد ينتقل إليه، ويودي بحياته.

سادساً: الغيبة: فالغيبة عندهم تتعارض مع الالتزام بالمعيشة المشتركة، ومن ثمّ غايات الزواج، لذلك كان التطليق للغيبة علاجاً لوضع يستحيل استمراره، وتفرق الأرثوذكسية بصفة عامة بين الغائب الذي تكون حياته مؤكدة، والغائب الذي انقطعت أخباره بحيث لا تعلم حياته من وفاته.

- فأما الغائب الذي تكون حياته مؤكدة فقد اختلفوا في شأنه على قولين: قول لا يرى جواز حل الرابطة الزوجية، وقول يرى جواز إنهاء الرابطة الزوجية إذا استمرت الغيبة مدة سبع سنوات فأكثر، وتوافرت شروط معينة تحقق الضرر بصفة عامة للطرف الآخر.

- وأما الغائب الذي انقطعت أخباره ولا تعلم حياته من وفاته: فيجوز للزوج الآخر طلب التطليق إذا استمرت الغيبة على النحو السالف الذكر مدة تتراوح بين خمس وسبع سنوات<sup>(٢٥)</sup>.

سابعاً: الحكم بعقوبة مقيدة للحرية: ويقصد بذلك أن يُحكم أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة، أو السجن لمدة سبع سنوات فأكثر، فحكم أحد الزوجين بمثل هذه العقوبة يحجز للزوج الآخر طلب التطليق<sup>(٢٦)</sup>.

ثامناً: اعتناق الرهبنة: إذا اعتنق أحد الزوجين الرهبانية فيجوز للزوج الآخر طلب الطلاق؛ ذلك أن الرهبنة هي زهد، وتقشف، وتفرغ للنسك والعبادة، وتتنافى مع واجبات الزوج والتزاماته بحيث لا يستطيع، ولا يجوز لمن يلتحق بالرهبنة القيام بهذه الواجبات<sup>(٢٧)</sup>.

(٢٥) الجمال، تنظيم الزواج المسيحي، ص ٢٦٥، ألفريد، الوجيز، ص ١١٥، عابدين، قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، ص ١٣١.  
(٢٦) العطار، أحكام الأسرة عند المسيحيين المصريين، ص ٤٠٠، عابدين، قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، ص ١٣٥.  
(٢٧) ألفريد، الوجيز في أحكام الأسرة، ص ١١٦، العطار، أحكام الأسرة عند المسيحيين المصريين، ص ٤٠١.



[د. ماهر النداف ود. رائد الكردي]

أما بالنسبة لقانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، وهو ما يسمى بقانون مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة، فهناك مشروع جديد لهذا القانون لم يظهر بعد إلى حيز الوجود العملي، ولم يصادق عليه من قبل مجلس الأمة الأردني صاحب السلطة التشريعية في المملكة الأردنية الهاشمية، ومن المعروف في الأردن أن القانون لا يعدّ سارياً إلا بعد المصادقة عليه من قبل مجلس الأمة (الأعيان، والنواب)، وهذا القانون خاص بالطوائف الكاثوليكية التي لا تعترف أصلاً بالتفريق بين الزوجين إلا في الموت، أو تغيير الدين، أو ثبوت الزنا<sup>(٢٨)</sup>.

### المطلب الثاني:

#### موقف الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد لعام ٢٠١٠ م من أسباب الطلاق عند النصارى

بعد بيان أسباب الطلاق المعتبرة عند النصارى، لا بد من بيان موقف الشريعة الإسلامية من هذه الأسباب، وبيان مدى اعتبار الشريعة لها، ومن ثم معرفة موقف قانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد منها، وهذه الأسباب هي:

#### أولاً: الزنا:

في الشريعة الإسلامية: لا يوجد نص في كتاب الله، ولا في سنة نبيه ﷺ يصرّح بوقوع الطلاق، أو حلّ عقد الزواج إذا زنى أحد الزوجين، بل نص الفقهاء على أن الزنا لا يفسخ عقد النكاح<sup>(٢٩)</sup>، قال الشافعي في الأم: "وكذلك لو نكح امرأة لم يعلم أنها زنت، فعلم قبل دخولها عليه أنها زنت قبل النكاح أو بعده لم تحرم عليه، ولم يكن له أخذ صداقها منها، ولا فسخ نكاحها، وكان له إن شاء أن يمسك، وإن شاء أن يطلق، وكذلك إن كان هو الذي وجدته قد زنى قبل أن ينكحها، أو بعد ما نكحها قبل الدخول أو بعده فلا خيار لها في فراقه، وهي زوجته بحاله، ولا تحرم عليه،

(٢٨) الحوار المتعدد، [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org).

(٢٩) الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠، ج ٥/١٣، المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ج ٨/٣١٨.

وسواء حُدَّ الزاني منهما، أو لم يُحْدَ" (٣٠)، ومع قولهم بأن الفرقة لا تقع بالزنا إلا أنهم قالوا باستحباب الطلاق إذا زنت الزوجة، فيستحب في هذه الحالة أن يطلق الرجل زوجته، وإذا زنا الزوج فالمرأة في ذلك كالزوج، فتستطيع أن تتخلص منه بالخلع ونحوه (٣١).

كما أن الفقهاء قالوا بجواز التفريق للشقاق والنزاع في حال ارتكاب أحد الزوجين جريمة الزنا، بحيث إذا ادّعى أحد الزوجين إساءة من الطرف الآخر -وأيُّ إساءة أبلغ من تدنيس فراش الزوجية بالزنا؟- فإنه يجوز في هذه الحالة رفع دعوى تفريق للشقاق والنزاع، وإن استحكم الخلاف بينهما بعث القاضي حكّمين لمحاولة الإصلاح بينهما، فإن عجزا عن الإصلاح وقررا التفريق وقع التفريق، والحكمان عند المالكية، وفي الأظهر عند الشافعية، وفي رواية عن الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله- هما حاكمان يملكان الجمع والتفريق بين الزوجين، وبعوض وغير عوض، ولا يحتاجان إلى توكيل الزوجين ورضاهما (٣٢)، واستدلوا على ذلك بالأدلة الآتية:

أ- قوله تعالى: ﴿وإن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ النساء: ٣٥.

وجه الدلالة: أن الله عز وجل سمّاهما حكّمين، ولم يعتبر رضا الزوجين، ثم قال تعالى: ﴿إن يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ النساء: ٣٥، فخاطب الحكّمين بذلك (٣٣).

ب- ما روي عن عليّ -عليه السلام- أنه أتاه رجل وامرأة، مع كل واحد منهما فئام (جماعة من الناس)، فقال علي: ابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها، فبعثوا

(٣٠) المرداوي، الإنصاف، ج ٨/٣١٧-٣١٨.

(٣١) المرداوي، الإنصاف، ج ٨/٣١٧-٣١٨.

(٣٢) الخطّاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه زكريا عميرات، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة خاصة ٢٠٠٣، ج ٥/٢٦٣-٢٦٤، الخطيب، مغني المحتاج، ج ٣/٣٣٣، الهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق أبي عبد الله محمد بن حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧، ج ٥/٢٣٩-٢٤٠.

(٣٣) ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلّو، هجر، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٢، ج ١٠/٢٦٤.



ب- ضرر معنوي، ومن صور الأضرار المعنوية التي ذكرها القانون: أي تصرف، أو سلوك مشين، أو مغلّ بالأخلاق الحميدة يلحق بالطرف الآخر إساءةً أدبيةً، وكذلك إصرار الطرف الآخر على الإخلال بالواجبات والحقوق الزوجية التي ذكرها القانون، والتي من ضمنها أن يحسن كلٌّ من الزوجين معاشرة الآخر ومعاملته بالمعروف، وإحصان كل منهما للآخر، والحفاظ على مصلحة الآخر.

وبناءً على هذا الذي ذهب إليه قانون الأحوال الشخصية الأردني فإن ارتكاب أحد الزوجين جريمة الزنا يعطي الطرف الآخر الحق في طلب التفريق بسبب ارتكاب هذه الجريمة، وإساءته للطرف الآخر.

جاء في المادة ١٢٦ من قانون الأحوال الشخصية الأردني: "لأيٍّ من الزوجين أن يطلب التفريق للشقاق والنزاع إذا ادّعى ضرراً لحق به من الطرف الآخر يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية سواء كان هذا الضرر حسيّاً كالإيذاء بالفعل، أو بالقول، أو معنوياً، ويعتبر ضرراً معنوياً أيّ تصرف، أو سلوك مشين، أو مغلّ بالأخلاق الحميدة يلحق بالطرف الآخر إساءةً أدبيةً، وكذلك إصرار الطرف الآخر على الإخلال بالواجبات والحقوق الزوجية المشار إليها في هذا القانون".

وجاء في المادة ٧٧ من القانون: "على كل واحد من الزوجين أن يحسن معاشرة الآخر، ومعاملته المعروف، وإحصان كل واحد منهما للآخر، وتبادل الاحترام، والمودة، والرحمة، والحفاظ على مصلحة الأسرة"، والزنا إخلال بحق الزوجية، وأذى بالغ، وسلوك مشين.

### ثانياً: الردة

في الشريعة الإسلامية: اتفق الفقهاء المسلمون على أنه إذا ارتد أحد الزوجين فإنه يفرق بينهما، فلا يقربها بخلوة، ولا جماع، ولا نحوهما<sup>(٣٦)</sup>.

(٣٦) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة خاصة ٢٠٠٣، ج ٣٥٤/٤ وما بعدها، الخطاب، مواهب الجليل، ج ١٣٧/٥-١٣٨، النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، روضة الطالبين، تحقيق عادل

أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة خاصة ٢٠٠٣، ج ٤٨٠/٥، المهنوتي، كشف القناع، ج ١٣٣-١٣٤.

(٣٧) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ج ٣٦٦-٣٦٧.

(٣٨) الخطاب، مواهب الجليل، ج ١٣٧/٥.

(٣٩) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري، الحاوي الكبير، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط ١، ١٩٩٩، ج ٤٥٠/١.

(٤٠) المهنوتي، كشف القناع، ج ١٣٣-١٣٤، المرداوي، الإنصاف، ج ١٥٩/٨.

(٤١) الخطاب مواهب الجليل، ج ١٣٧/٥، النووي، روضة الطالبين، ج ٤٨٠/٥، المهنوتي، كشف القناع، ج ١٣١/٥.

أبت وقعت الفرقة بينهما<sup>(٤٣)</sup>.

وإذا أسلمت الزوجة وحدها قبل الدخول وبقي الزوج على كفره وقعت الفرقة في الحال، وإن أسلمت بعد الدخول توقفت الفرقة على انتهاء العدة ويفسخ النكاح منذ أن أسلم الأول<sup>(٤٣)</sup>، ودليل ذلك كله:

أ- ما رواه ابن شبرمة قال: كان الناس على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام يُسلم الرجل قبل المرأة، والمرأة قبله، فأيهما أسلم قبل انقضاء العدة فهي امرأته، وإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما<sup>(٤٤)</sup>.

ب- وروي أن بنت الوليد بن المغيرة كانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت، ثم أسلم صفوان فلم يفرق النبي عليه الصلاة والسلام بينهما<sup>(٤٥)</sup>.

في القانون: نص قانون الأحوال الشخصية الأردني في المواد ١٤٠، ١٤١، ١٤٢ على التفريق لإبء الإسلام والردة، وذلك على النحو الآتي:

المادة ١٤٠: أ- إذا كان الزوجان غير مسلمين وأسلما معاً فزواجهما باقٍ.

ب- إذا أسلم الزوج وحده وزوجته كتابية فالزواج باقٍ، وإن كانت غير كتابية عُرض عليها الإسلام فإن أسلمت، أو صارت كتابية بقي الزواج، وإن أبت فُسخ الزواج.

ج- إذا أسلمت الزوجة وحدها يعرض الإسلام على الزوج فإن أسلم بقي

(٤٢) ابن عابدين، الحاشية، ج ٣٦٣/٤، ٣٦٠، الحطاب مواهب الجليل، ج ١٣٧/٥، الشرقاوي، عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي، حاشية الشرقاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٧، ج ٥٥٦-٥٥٥/٣، النووي، روضة الطالبين، ج ٤٨٠/٥، الهوتي، كشف القناع، ج ١٣١/٥.

(٤٣) الشرقاوي، عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي، حاشية الشرقاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٧، ج ٥٥٦/٣، النووي، روضة الطالبين، ج ٤٨٠/٥، الهوتي، كشف القناع، ج ١٣٢/٥.

(٤٤) الألباني، محمد بن ناصر، إرواء الغليل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١٩٨٥، ج ٣٢٨/٦، وقال فيه حديث معضل منكر، وأما حديث أن النبي عليه الصلاة والسلام رد زينب على زوجها أولى.

(٤٥) التبريزي، محمد بن عبدالله، مشكاة المصابيح، تحقيق محمد بن ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ج ٩٤٩/٢، والحديث رواه مالك مرسلاً عن أبي شهاب، الصنعاني، الحسن بن أحمد بن يوسف، فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، تحقيق علي العمران، دار عالم الفوائد، ط ١٤٢٧، ج ١٤٥٣/٣.

ثانياً: لم يحدد القانون مدة معينة لعرض الإسلام فيها على المرتد، مع أنه أخذ برأي الشافعية والحنابلة في رواية بعدم وقوع الفرقة مباشرة بين الزوجين بسبب ردة أحدهما بعد الدخول، إلا أن الشافعية والحنابلة قالوا بأن الفرقة متوقفة على انتهاء العدة، بحيث يعرض الإسلام على المرتد خلال فترة العدة، فإذا انقضت العدة قبل أن يتوب

المرتد وقعت الفرقة بين الزوجين<sup>(٤٦)</sup>، والقانون لم يحدد مدة معينة، وإنما ترك ذلك لسلطة القاضي في تقدير المدة التي يراها، ويرى الباحثان أنه كان الأولى بالقانون أن يحدد مدة معينة تتوقف عليها الفرقة كما فعل ذلك في إباء أحد الزوجين الإسلام إن أسلم الآخر، فقد حدد المدة بتسعين يوماً.

### ثالثاً: سوء السلوك

في الشريعة الإسلامية: التفريق لسوء السلوك يندرج في الشريعة الإسلامية تحت التفريق للشقاق والنزاع، وقد مر الحديث عن هذه المسألة، وكيف أن الفقهاء المسلمين قالوا بالتفريق للشقاق والنزاع، وذلك بحصول إساءة من أحد الزوجين للآخر، أو ظلم، أو أي تصرف يمكن أن يلحق الضرر بالطرف الآخر.

في القانون: سلك قانون الأحوال الشخصية الأردني ما سلكه الفقهاء في هذه المسألة، فعالج مسألة سوء السلوك من أحد الزوجين من خلال ما نصّ عليه في التفريق للشقاق والنزاع، فقد بيّن القانون أنه يحق لأيٍّ من الزوجين أن يطلب التفريق للشقاق والنزاع إذا ادّعى ضرراً لحق به من الطرف الآخر، بحيث يتعذر مع هذا الضرر الذي حدث استمرار الحياة الزوجية، وقسم القانون الأضرار التي يمكن أن تلحق بأحد الزوجين من الطرف الآخر إلى قسمين، هما كما تقدم:

أ- ضرر حسيّ مادّي، كالإيذاء بالفعل، أو القول.

ب- ضرر معنوي، ومن صور الأضرار المعنوية التي ذكرها القانون: أي تصرف، أو سلوك مشين، أو مخلّ بالأخلاق الحميدة يلحق بالطرف الآخر إساءة أدبية، ومن أشدها سوء السلوك الذي يفضي إلى المحرمات، والفساد، ويخل بالحقوق الزوجية، والمحافظة على مصلحة مؤسسة الزواج، وقد نص القانون على ذلك كله في المادة ١٢٦ التي تقدم ذكرها.

(٤٦) البهوتي، كشاف القناع، ج ١٣٣/٥-١٣٤، المرداوي، الإنصاف، ج ١٥٩/٨.





الزمن المقرر -وهو ليلة من أربع ليال- فرق القاضي بينهما بطلبهما<sup>(٥٠)</sup>.

وأما إن هجرت الزوجة بحيث امتنعت عن مساكنته، واستمتاعه بها فإنها تصير بذلك ناشزاً<sup>(٥١)</sup>، وبالتالي يستطيع الزوج أن يرفع إلى القاضي دعوى تفريق للشقاق والنزاع.

**في القانون:** اعتبر قانون الأحوال الشخصية الأردني هجر الزوج لزوجته سبباً من أسباب التفريق بينهما وفسخ عقد الزواج، حيث جاء في المادة ١٢٢ منه: "إذا أثبتت الزوجة هجر زوجها لها، وامتناعه عن قربانها في بيت الزوجية مدة سنة فأكثر، وطلبت فسخ عقد زواجها منه، أمهله القاضي مدة لا تقل عن شهر ليفيء إليها، أو يطلقها، فإن لم يفعل، ولم يبدِ عذراً مقبولاً فرّق القاضي بينهما بفسخ عقد زواجهما".

وأما هجر الزوجة زوجها، فقد تناول القانون هذه المسألة في موضوع التفريق للشقاق والنزاع، حيث مر سابقاً أن إصرار أحد الزوجين على الإخلال بالحقوق والواجبات الزوجية يعطي الطرف الآخر حق طلب التفريق للشقاق والنزاع، وقد تناول القانون هذا في المادة ١٢٦ التي سبق ذكرها.

ونص كذلك القانون على أن من الواجبات والحقوق الزوجية إحصان كل من الزوجين للآخر، وذكر ذلك في المادة ٧٧ منه، حيث جاء فيها: "على كل واحد من الزوجين أن يحسن معاشرة الآخر، ومعاملته المعروف، وإحصان كل واحد منهما للآخر، وتبادل الاحترام، والمودة، والرحمة، والحفاظ على مصلحة الأسرة".

وبالتالي لو هجر الزوج زوجته مدة سنة فأكثر فللزوجة أن ترفع دعوى للقاضي للتفريق بينهما، وأما إذا هجرت الزوجة زوجها فللزوج أن يرفع دعوى تفريق للشقاق والنزاع إذا أراد التفريق عن طريق القضاء؛ وذلك لأن الزوج يملك حق إيقاع الطلاق، ويملك كذلك حق الزواج من زوجة أخرى، وأما الزوجة فلا تملك

(٥٠) الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، خرّج آياته وأحاديثه محمد عبدالله شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٦، ج ٣/٢٠٣-٢٠٤، البهوتي، كشاف القناع، ج ٥/٢١٦-٦١٧.  
(٥١) النووي، روضة الطالبين، ج ٥/٦٧٧.

### خامساً: المرضى:

وجدير بالذكر أن جميع الأمراض التي تثبت الخيار في فسخ النكاح إنما تثبت في حال عدم وجود علم بالمرض قبل النكاح، أو ما يدل على الرضا بمرض الطرف الآخر بعد النكاح، أما إن وجد من أحد الطرفين علم بالمرض قبل النكاح، أو دلالة

على الرضا بالعيب من قول، أو وطء، أو تمكين فإن خيار العيوب يسقط<sup>(٥٢)</sup>.

في القانون: نص قانون الأحوال الشخصية الأردني على التفريق للعيوب في المواد الآتية:

المادة ١٢٨: للمرأة الخالية من كل عيب يحول دون الدخول بها أن تراجع القاضي وتطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا علمت أن فيه علة تحول دون بنائها بها، كالجلب، والعنة، والخصاء، ولا يسمع طلب المرأة التي فيها عيب من العيوب التي تحول دون الدخول بها كالرتق والقرن.

المادة ١٢٩: الزوجة التي تعلم قبل عقد الزواج بعيب زوجها المانع من الدخول بها، أو التي ترضى بالعيب صراحة أو دلالة يسقط حقها في التفريق ما عدا العنة فإن العلم بها قبل عقد الزواج لا يسقط حقها ولو سلمت نفسها.

المادة ١٣٠: إذا راجعت الزوجة القاضي وطلبت التفريق لوجود عيب في الزوج ينظر فإن كان العيب غير قابل للزوال يحكم بينهما بالتفريق في الحال، وإن كان قابلاً للزوال كالعنة يمهل الزوج سنة من يوم تسليم نفسها له، أو من وقت براء الزوج إن كان مريضاً، وإذا مرض أحد الزوجين أثناء الأجل مدة قليلة كانت أو كثيرة بصورة تمنع من الدخول، أو غابت الزوجة فالمدة التي تمر على هذا الوجه لا تحسب من مدة الأجل، لكن غيبة الزوج وأيام الحيض تحسب، فإذا لم يزل العيب في هذه المدة وكان الزوج غير راض بالطلاق والزوجة مصرة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق، فإذا ادعى في بدء المرافعة أو في ختامها الوصول إليها يُنظر فإذا كانت الزوجة ثيباً فالقول قول الزوج مع اليمين، وإن كانت بكرًا فالقول قولها مع يمينها.

المادة ١٣١: إذا ظهر للزوجة قبل الدخول، أو بعده أن الزوج مبتلى بعلقة، أو مرض

(٥٢) شيخنا زاده، عبدالرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي، مجمع الأنهر في ملتقى الأبحر، خرج آياته وأحاديثه خليل عمران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ج ٢/١٤١، نظام، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية المعروفة بالفتاوى المالكية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٣/١٠٣-١٠٥، النووي، روضة الطالبين، ج ٥/٥١٤-٥١٤، الهوتي، كشف القناع، ج ٥/١١٦-١٢١.

[د. ماهر النداف ود. رائد الكردى]

لا يمكن الإقامة معه بلا ضرر كالجذام، أو البرص، أو السل، أو الزهري، أو الإيدز، أو طرأت مثل هذه العلل والأمراض فلها أن تراجع القاضي وتطلب التفريق، والقاضي بعد الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص ينظر فإن كان يغلب على الظن تعذر الشفاء يحكم بفسخ عقد الزواج بينهما في الحال، وإن كان يغلب على الظن حصول الشفاء أو زوال العلة يؤجل التفريق سنة واحدة، فإذا لم تزل في هذه المدة، ولم يرخص الزوج بالطلاق، وأصررت الزوجة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق، أما وجود عيب كالعمى والعرج في الزوج فلا يوجب التفريق.

**المادة ١٣٢:** للزوج حق طلب فسخ عقد الزواج إذا وجد في زوجته عيباً جنسياً مانعاً من الوصول إليها كالرتق والقرن، أو مرضاً منفراً لا يمكن المقام معها عليه بلا ضرر، ولم يكن الزوج قد علم به قبل العقد، أو رضي به بعده صراحة، أو ضمناً.

**المادة ١٣٣:** العلل الطارئة على الزوجة بعد الدخول لا تسمع فيها دعوى طلب الفسخ من الزوج.

**المادة ١٣٤:** يثبت العيب المانع من الدخول بتقرير من الطبيب المختص مؤيد بشهادته.

**المادة ١٣٥:** إذا جن الزوج بعد عقد الزواج وطلبت الزوجة من القاضي التفريق فإن كان هناك تقرير طبي بأن هذا الجنون لا يزول فرق القاضي بينهما بالحال، وإذا كان من الممكن زواله يؤجل لمدة سنة فإذا لم تزل اللجنة في هذه المدة وأصررت الزوجة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق.

**المادة ١٣٦:** للزوجة القدرة على الإنجاب إن لم يكن لها ولد، ولم تتجاوز خمسين سنة من عمرها حق طلب فسخ عقد زواجها إذا ثبت بتقرير طبي مؤيد بالشهادة عقم الزوج، وقدرة الزوجة على الإنجاب، وذلك بعد مضي خمس سنوات من تاريخ دخوله بها.

**المادة ١٣٧:** إذا جدد الطرفان العقد بعد التفريق بسبب العيب، أو العلة فليس لأي

منهما طلب التفريق للسبب نفسه.

ظهر للباحثين من دراسة المواد القانونية ما يلي:

أ- أن القانون استثنى في المادة ١٢٩ العنة من العيوب التي يُسقط العلم بها قبل العقد حق الزوجة في رفع دعوى للتفريق، وقد ذهب إلى هذا الرأي الإمام الشافعي في الجديد، فقد قال بثبوت الفسخ لمن تزوجت عنيماً، ثم طلقها، ثم تزوجت مرة أخرى من هذا العنين، ففي هذه الحالة يثبت لها الفسخ حتى وإن علمت بعنة زوجها؛ لأن كل نكاح له حكم نفسه<sup>(٥٣)</sup>، بمعنى يمكن أن يكون عنيماً في نكاح دون نكاح.

ب- أن القانون فرق بين الزوج والزوجة في مسألة طرء بعض العلل بعد عقد الزواج، فأعطى الزوجة الحق في طلب التفريق بسبب حدوث مثل هذه العلل بعد العقد سواء قبل الدخول أو بعده، وقد نص على ذلك في المادة ١٣١، وفي المقابل منع الزوج من حق طلب التفريق لهذه العيوب الطارئة بعد الدخول وقد نص على ذلك في المادة ١٣٣، ولا نعلم ما هو مستند القانون في مثل هذا التفريق، كما أنه لا يمكن القبول بما ذهب إليه القانون من منع الزوج طلب التفريق في بعض هذه الأمراض الطارئة، كحدوث مرض الإيدز مثلاً للزوجة، فهل يعقل أن يمنع الزوج من رفع دعوى يطلب فيها التفريق بسبب حدوث هذا المرض، أو أي مرض آخر شبيه به جاء للزوجة عن طرق خيانة زوجية؟؟ ويبدو أن القانون قد أحال حلّ مثل هذه المشاكل إلى رفع الزوج دعوى تفريق للشقاق والنزاع، وهذا فيه ظلم للزوج؛ لأن مثل هذه الدعوى تأخذ وقتاً ليس بقليل للفصل فيها، مع أن إجراءات التقاضي في القانون قد خففت في وسائل الإثبات في دعوى الشقاق والنزاع، كما أنه جرت العادة بتحميل الزوج نسبة من الإساءة من قبل المحكمين عند التحكيم في دعوى الشقاق والنزاع، فنادراً ما نجد دعوى شقاق ونزاع حُملت نسبة الإساءة فيها لطرف واحد.

(٥٣) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، ج ١٦/٢٨٣.



يفعل، ولم يبدِ عذراً مقبولاً فرّق القاضي بينهما بفسخ عقد زواجهما بعد تحليفها اليمين.

المادة ١٢١: إذا كان الزوج غائباً في مكان معلوم ولا يمكن وصول الرسائل إليه، أو كان مجهول محل الإقامة، وأثبتت الزوج دعواها بالبينّة، وحلف اليمين وفق الدعوى فرّق القاضي بينهما بفسخ عقد زواجهما بلا إعدار وضرّب أجل، وفي حال عجزها عن الإثبات، أو نكولها عن اليمين ترد الدعوى.

فيظهر من خلال المواد القانونية السابقة اعتبار قانون الأحوال الشخصية الأردني الغيبة سبباً موجباً للتفريق.

#### سابعاً: الحكم بعقوبة مقيدة للحرية (الحبس)

في الشريعة الإسلامية: ذهب الحنفية والشافعية إلى أن حق المرأة في الوطء يسقط قضاءً بوطنها مرة واحدة في العمر، وكذلك المبيت عندها لا يجب على الزوج بل يستحب؛ لأنه حق للزوج فجاز له تركه، وبالتالي لو حبس الزوج، أو غاب لعذر، أو لغير عذر فليس للزوجة طلب التفريق<sup>(٥٧)</sup>، وأما المالكية فقالوا كما مر سابقاً بأنه إذا غاب الزوج عن زوجته مدة معينة فلها طلب التفريق، سواء كانت غيبته لعذر أم لغير عذر<sup>(٥٨)</sup>، وأما الحنابلة فقد فرقوا بين غيابه لعذر، أو لغير عذر، فما كان لعذر فليس للزوجة فيه طلب التفريق، والحبس غياب لعذر وبالتالي ليس للزوجة طلب التفريق إذا حكم زوجها بالحبس لمدة معينة<sup>(٥٩)</sup>.

في القانون: جاء في المادة ١٢٥ من قانون الأحوال الشخصية الأردني: لزوجة المحبوس المحكوم عليه بحكم قطعي بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنوات فأكثر أن تطلب إلى القاضي بعد مضي سنة من تاريخ حبسه، وتقييد حريته فسخ عقد

(٥٧) ابن عابدين، الحاشية، ج ٣٧٩/٤، الخطيب، مغني المحتاج، ج ٣٢٠-٣٢١.

(٥٨) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٢٠٣/٣-٢٠٤، الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الكويتية، ط ١٩٩٣، ج ٦٢/٢٩.

(٥٩) ابن قدامة، المغني، ج ١٠/٢٤٠.



[د. ماهر النداف ود. رائد الكردي]

زواجهما منه ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه، فإذا أفرج عنه قبل صدور حكم الفسخ يُرد الطلب.

فالقانون أخذ برأي المالكية بأن للزوجة إذا غاب عنها زوجها مدة معينة طلب التفريق سواء كانت الغيبة لعذر أو لغير عذر، واجتهد القانون في المدة المعتبرة للحبس، ولإقامة الدعوى لطلب التفريق.

ثامناً: اعتناق أحد الزوجين الرهبانية:

لا رهبانية في ديننا الإسلامي، يقول تعالى: {وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ} <sup>(٦٠)</sup>، فالرهبانية الموجودة عند النصارى من ابتداعهم، ولم يشرعها الله عز وجل، وإنما التزموها من تلقاء أنفسهم <sup>(٦١)</sup>. أما ديننا الإسلامي فهو دين قائم على الاعتدال والتوازن، فأعطى الروح حقها، وأعطى الجسد حقه، فلا رهبانية في الإسلام، ولذلك لا تعتبر رهبانية أحد الزوجين سبباً من أسباب الفرقة بين الزوجين؛ لأنه لا وجود لها في الإسلام.

يتضح لنا بعد ذكر أسباب الطلاق عند النصارى، وعند الفقهاء المسلمين وقانون الأحوال الشخصية الأردني أن جميع أسباب الطلاق عند النصارى باستثناء سبب اعتناق الرهبانية لها أصل في شريعتنا الإسلامية، مع وجود بعض الفوارق البسيطة في ثنايا هذه الأسباب، وهذا يقودنا إلى الحديث عن مسألة مهمة وهي انتقاد الغرب ومستشرقيه لوجود الطلاق في شريعتنا الإسلامية، فمن الشبهات الكثيرة الباطلة التي أثارها هؤلاء المستشرقون حول الإسلام: شبهة أن الطلاق يشترط الأسرة، ويؤدي إلى ضياع الأولاد، ولذلك يجب كما يقولون إلغاء الطلاق الموجود في شريعتنا الإسلامية، والردود على هذه الشبهة كثيرة لا مجال لذكرها، ولكن نستطيع الاستفادة من هذه الدراسة في الرد على هذه الشبهة، فقد تبين لنا من هذه الدراسة أن نظام الطلاق لم

(٦٠) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، راجعه ونقحه خالد محمد محرم، المكتبة العصرية، بيروت، طبعة جديدة ٢٠٠٢، ج ٣/٢٨٤.  
(٦١) سورة الحديد آية رقم: ٢٧.

تتفرد به شريعتنا الإسلامية بل هو موجود أيضاً في الديانات السابقة للإسلام، وعند كثير من الطوائف النصرانية.

الحمد لله عدد خلقه، ورضى نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته، وبعد:

فقد تناولت الدراسة موضوع أسباب الطلاق عند النصارى، وفي الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد، وقد خرجت الدراسة بالتائج، والتوصيات الآتية:

٢. أن أسباب الطلاق عند من أباحه من النصارى محددة، ومحصورة.

٤. توصي الدراسة إلى الإخوة الأفاضل القائمين على قانون الأحوال الشخصية الأردني بإعادة النظر في بعض المواد من هذا القانون، مثل:

ب- المادة ١٤٢ فقرة (ب) والتي تنص على أنه إذا كانت الردة بعد الدخول، وأصر المرتد عليها، ورفض العودة عن رده حكم القاضي بفسخ عقد الزواج بينهما، فتوصي الدراسة أن يتم تحديد مدة لتوبة المرتد، كما فعل ذلك الفقهاء، فقد حددوا انتهاء العدة لفسخ النكاح إذا لم يتب المرتد، وكما حدد القانون نفسه مدة تسعين يوماً في حالة إسلام أحد الزوجين، وإبء الآخر الإسلام.

۵۳

## قائمة المراجع

- الألباني، محمد بن ناصر، إرواء الغليل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢ ١٩٨٥.
- ألفريد ديات، الوجيز في أحكام الزواج والأسرة للطوائف المسيحية في الأردن، المطبعة الاقتصادية، عمان، ط ١.
- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣ ١٩٨٧.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق مصطفى البغا، دار طوق النجاة، ١٤٢٢.
- البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، تحقيق أبي عبدالله محمد بن حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ١٩٩٧.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار صادر، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٣.
- التبريزي، محمد بن عبدالله، مشكاة المصابيح، تحقيق محمد بن ناصر الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الجمال، مصطفى محمد، تنظيم الزواج المسيحي في القانون المصري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- الخطاب، أبو عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ضبطه وخرّج آياته وأحاديثه زكريا عميرات، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة خاصة ٢٠٠٣.
- الخرساني، سعيد بن منصور، سنن سعيد بن منصور، الدار السلفية، الهند، ط ١ ١٤٠٣.
- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، خرّج آياته وأحاديثه محمد عبدالله شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ١٩٩٦.

- السباعي، مصطفى، شرح قانون الأحوال الشخصية، المكتب الإسلامي، ودار الورّاق، عمان، بيروت، دمشق، ط ٨، ٢٠٠٠، ج ١/ ٢١٣.
- الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠.
- الشرقاوي، عبدالله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي، حاشية الشرقاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ١٩٩٧.
- شيخيّ زاده، عبدالرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي، مجمع الأنهر في ملتقى الأبحر، خرج آياته وأحاديثه خليل عمران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ١٩٩٨.
- الصنعاني، الحسن بن أحمد بن يوسف، فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، تحقيق علي العمران، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٢٧.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة خاصة ٢٠٠٣.
- عابدين، محمد أحمد، قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
- عبدالرحمن، الصابوني، شرح قانون الأحوال الشخصية السوري، المطبعة الجديدة، دمشق، ط ٥.
- العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ١٩٨١.
- العطار، عبدالناصر توفيق، أحكام الأسرة عن المسيحيين المصريين ومدى تطبيقه في المحاكم.
- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي وعبدالفتاح محمد الحلو، هجر، القاهرة، ط ٢ ١٩٩٢.

- الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٨٦ ٢.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، راجعه ونقحه خالد محمد محرم، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢٠٠٢.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري، الحاوي الكبير، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ط ١٩٩٩.
- مجموعة الشرع الكنسي، جمع وتنسيق وترجمة الأرشمندريت حنانيا إلياس، منشورات النور، لبنان.
- محمد الشرييني، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، إشراف صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط ٢٠٠٥.
- المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، مجلد ٢/ ٥٦٣.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ١٤١٤ ٣.
- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الكويتية، ط ١٩٩٣.
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة.
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، روضة الطالبين، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة خاصة ٢٠٠٣.
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد عبد الباقي فؤاد، دار إحياء التراث، بيروت.